

السياسة العامة الاقتصادية بالجزائر في ظل الوفرة المالية
دراسة تحليلية للفترة من 2005 الى 2014

**Economic public policy in Algeria considering the financial abundance
Analytical study for the period from 2005 to 2014**

خلفوني فازية

جامعة مولود معمري- تيزي وزو / الجزائر

Fazia.nadia15@gmail.com

عباس صحراوي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر- سعيدة

/ الجزائر

مخبر الدراسات القانونية المقارنة

Sahraoui.abbes@univ-saida.dz

تاريخ النشر: 2021/12/28

تاريخ القبول: 2021/11/25

تاريخ الإرسال: 2021/10/07

الملخص:

عرفت الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2005 الى سنة 2014 فترة وفرة مالية قابلها النظام السياسي الجزائري برنامجين تمويين رصدت لهما مبالغ مالية ضخمة. وتهدف الدراسة الى اظهار ماهية وأهمية السياسة العامة الاقتصادية خاصة خلال مراحل الوفرة المالية اذ تعتبر السياسة العامة الاقتصادية خلال مرحلة الوفرة المالية بالغة الاهمية باعتبارها تحدد مصير الدولة في المراحل والازمنة التي تليها. وتبين من خلال الدراسة ان الجزائر بالرغم من بعض النتائج الإيجابية المحققة بفضل سياستها الاقتصادية خلال مرحلة الوفرة المالية الا انها اضاعت فرصة تطوير القطاعات الاستراتيجية وفرصة خلق اقتصاد مستقل عن قطاع المحروقات. **الكلمات المفتاحية:** السياسة العامة الاقتصادية، الوفرة المالية، البرامج التنموية، التنمية الاقتصادية.

Abstract:

Enter During the period from 2005 to 2014, Algeria experienced a period of financial abundance, which the Algerian political system met with two development programs for which huge sums of money were allocated. The study aims to show the nature and importance of the economic public policy, especially during the stages of financial abundance. It was found through the study that Algeria, despite some positive results achieved thanks to its economic policy during the financial abundance

المؤلف المرسل

السياسة العامة الاقتصادية بالجزائر في ظل الوفرة المالية

دراسة تحليلية للفترة من 2005 الى 2014

phase, but it missed the opportunity to develop strategic sectors and the opportunity to create an economy independent of the hydrocarbon sector.

Keywords: economic policy, financial abundance, development programs, economic development.

مقدمة:

تسعى مختلف الأنظمة السياسية عبر سياساتها العامة الى تحقيق رفاهية المواطنين من خلال الاستجابة لمطالبهم وتلبية حاجاتهم، وامام استحالة تلبية كل الحاجيات على اختلافها وتحقيق كل الرغبات تتجه الدول عبر سياساتها العامة الى تحقيق الحاجات الرئيسية من خلال اتباع سياسة الأهم فالأهم، وتتفق الأنظمة السياسية على اختلاف اتجاهاتها وتوجهاتها على ان السبيل الأمثل الذي يمكن من تحقيق أكبر عدد ممكن من المطالب وبالتالي تحقيق أكبر قدر من رغبات المواطنين، هو الوصول الى تنمية اقتصادية من شأنها خلق ديناميكية داخل المجتمع والوصول الى خلق الثروة اللازمة لتلبية رغبات افراد المجتمع.

ولأجل الوصول الى التنمية الاقتصادية تتبع الأنظمة السياسية سياسات عامة اقتصادية تطمح من خلال تنفيذها للوصول الى اقلع اقتصادي يساير طموح الشعوب ويخرجها من دائرة التبعية والتخلف. وتعتبر الجزائر من الدول التي تطمح منذ استقلالها الى تحقيق تنمية اقتصادية من شأنها تحقيق الإقلاع الاقتصادي المنشود والتخلص من التخلف والتبعية للخارج فاتبعت لأجل تحقيق هذا الهدف مجموعة من السياسات العامة الاقتصادية والبرامج التنموية.

غير أن تنفيذ هذه البرامج التنموية اصطدم بعراقيل حالت دون الوصول الى الأهداف المرجوة منها. وغالبا ما برر القائمون على السياسات العامة الاقتصادية بالجزائر فشل سياساتهم الاقتصادية وتعثر برامجهم التنموية بقلّة الامكانيات وبالآزمات المالية.

الان المنتبِع لمسار الاقتصاد الجزائري خلال العشريون سنة الماضية يلاحظ وجود فترة زمنية عرفت فيها الجزائر رخاء وازدهارا ماليا ناتج عن الارتفاع الكبير في أسعار المحروقات والتي تمثل حوالي 97 بالمائة من مداخيل الجزائر.

إشكالية البحث

خلال المرحلة الزمنية الممتدة من 2005 الى 2014 تجاوزت أسعار البترول المائة دولار للبرميل، وخلال هذه الفترة الزمنية سطر النظام السياسي الجزائري سياسات عامة اقتصادية وبرامج تنموية تهدف الى تحقيق اقلع اقتصادي حقيقي من شأنه ان يضمن تنمية اقتصادية مستقلة عن قطاع المحروقات، وعليه: الى أي مدى وفق النظام السياسي الجزائري من خلال سياساته العامة الاقتصادية خلال فترة الوفرة المالية في تحقيق اهدافه المنشودة؟

وتنبثق من هذه الإشكالية جملة من الأسئلة الفرعية تتمثل في
ما هي السياسة العامة الاقتصادية وما المقصود بالوفرة المالية؟

عباس صحراوي، خلفوني فازية

فيما تمثلت السياسات العامة الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الوفرة المالية وما كانت الأهداف المسطرة؟
ما مدى نجاح السياسات العامة الاقتصادية الجزائرية في الوصول لأهدافها؟

فرضيات البحث

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها ان الوفرة المالية ليست المحدد الوحيد لنجاح السياسات العامة الاقتصادية بالجزائرية.

كما ستحاول الدراسة نفي او اثبات الفرضيات الفرعية الآتية
كلما رافقت فترة الوفرة المالية سياسة عامة اقتصادية رشيدة كلما نجحت الدولة في إرساء أسس اقتصادية قوية تساهم في احداث التنمية وتخطي الازمات المالية بنجاح.
كلما غابت السياسات والبرامج الحكيمة المتبوعة بالرقابة اللازمة كلما كانت فترات الوفرة المالية مجرد فرص ضائعة سرعان ما تندم الحكومات على ضياعها عند اول ازمة مالية تلي فترة الوفرة.

حدود البحث

تشمل هذه الدراسة السياسة العامة الاقتصادية بالجزائر وتنحصر الدراسة في الفترة الزمنية الممتدة من 2005 الى سنة 2014 وهي الفترة التي عرفت فيها الجزائر برنامجين تمويين وفترة وفرة مالية ميزها الارتفاع الكبير في أسعار البترول اين سجلت الجزائر مداخيل مالية غير مسبوقة.

اهداف البحث

تهدف الدراسة من وراء هذا البحث الى تبيان ماهية السياسة العامة الاقتصادية خلال مرحلة محممة الا وهي مرحلة الرخاء المالي او الوفرة المالية، باعتبار ان السياسات العامة الاقتصادية خلال هذه الفترة تحدد مصير الدولة في المراحل او الأزمنة المستقبلية، اذ تعبر مرحلة الوفرة المالية فرصة للانطلاق في تنمية حقيقية في حال صاحبها سياسات رشيدة و برامج تنمية مدروسة.
اما في حال غياب السياسات الرشيدة والبرامج المدروسة فلا تعدو هذه الفترة ان تكون مجرد فرصة ضائعة.

منهجية البحث

تناولت الدراسة أحد فروع العلوم السياسية والمتمثل في السياسات العامة، ولكن فقط من جانبه الاقتصادي وذلك بتحليل السياسة العامة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة اتسمت بالوفرة المالية.
ولمعالجة الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من اجل وصف الظاهرة المدروسة وتحليلها وتفسيرها وتعتمد الدراسة على المنهج التاريخي من خلال الرجوع الى الاحداث الماضية، كما تعتمد الدراسة على المنهج الاحصائي من خلال جمع البيانات والإحصاءات الصادرة عن المؤسسات الرسمية او الهيئات المختصة، ومن خلال دراسة الوقائع الاقتصادية عن طريق تحليل واستقراء الأرقام.

السياسة العامة الاقتصادية بالجزائر في ظل الوفرة المالية

دراسة تحليلية للفترة من 2005 الى 2014

1. الإطار النظري للسياسة العامة الاقتصادية والوفرة المالية:

ستبين الدراسة من خلال هذا المحور التأصيل النظري للسياسة العامة الاقتصادية بتوضيح مفهوم السياسة العامة ككل ثم التطرق لمفهوم السياسة العامة الاقتصادية ولأدوات السياسة العامة الاقتصادية وصولا الى اظهار ماهية الوفرة المالية.

1.1 مفاهيم عامة حول السياسة العامة الاقتصادية

قبل التطرق الى مفهوم السياسة العامة الاقتصادية وللإلمام بمفهومها بشكل واضح ستحاول الدراسة ان تذكر أولا بعض تعريفات السياسة العامة بشكل عام باعتبار انها تشكل الكل والسياسة العامة الاقتصادية ما هي الا جزء منها.

1.1.1 تعريف السياسة العامة:

من أكثر التعاريف شيوعا للسياسة العامة كونها " السياسة العامة هي خطط وبرامج وأهداف عامة واتجاه عمل الحكومة لفترة زمنية مستقبلية"¹

كما ان للسياسة العامة تعريفات أخرى متباينة اختلفت حسب مجال تخصص الباحثين ومن أهمها: تعريف لي غاي بيترز والذي يرى بأنها " مجموع الأنشطة الحكومية التي تؤثر في حياة الناس سواء قامت الحكومة بهذه الأنشطة بنفسها ام قامت بها من خلال مندوبين أو وكلاء لها"² اما كل من ديونيك وباردز فيريا ان السياسة العامة "هي التطلعات او الرغبات التي يعلنها المسؤولون الحكوميون بشأن مشكلة مجتمعية والاعمال التي يقومون بها للوصول لهذه الرغبات"³.

ويعرف بريستوس presthus السياسة العامة بانها " أسلوب او طريقة للتصرف الذي يتم اختياره بواسطة الحكومة والمنظمات الجماعية او الافراد من بين العديد من البدائل في ضوء ظروف معينة لكي ترشد وتحدد القرارات الانية والمستقبلية"⁴

ويرى حسن ابرش الطيب في كتابه الدولة العصرية دولة مؤسسات ان هارولد لاسويل في تعريفه للسياسة العامة باعتبارها من يجوز على ماذا؟ متى؟ وكيف؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا المادية والمعنوية وتقاسم الوظائف بفعل ممارسة القوة والنفوذ - يرى هذا الأخير -أي حسن ابرش

¹ - صفاء بن عيسى،- السياسة العامة الاقتصادية في المغرب العربي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات السياسية المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، 2013-2014، ص 20.

² - عبد الفتاح ياغي، السياسات العامة بين النظرية والتطبيق، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2010، ص 08.

³ - حسن أبرش الطيب، الدولة العصرية دولة مؤسسات، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2000، ص ص 29-30.

⁴ - احمد طليب، دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر دراسة حالة المجلس الاجتماعي والاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، الجزائر، 2007، ص 2.

عباس صحراوي، خلفوني فازية

الطيب- ان لاسويل ينظر الى سياسة الدولة على انها عملية توزيع الموارد المالية (الموازنة) مع ما يلحق بها من مصادر القوة من علاقات وأولويات ومزايا ومعلومات وما الى ذلك¹ كانت هذه اهم تعاريف السياسة العامة والتي تضم جملة من السياسات ومن بينها السياسة العامة الاقتصادية.

2.1.1 مفهوم السياسة العامة الاقتصادية:

ما دامت السياسة الاقتصادية جزء من الكل الذي هو السياسة العامة فإنها "تفكير منظم يوجه الأنشطة والمنظمات والمشروعات والافراد في مجال النشاط الاقتصادي (الحياة الاقتصادية)، لتحقيق الأهداف الاقتصادية التي يتطلع اليها المجتمع والافراد في ضوء الإمكانيات المتاحة والظروف الموضوعية"². كما يمكن تعريفها بأنها "مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينها تحت مسؤولية الدولة على اعتبار انها هي المسؤولة عن اعداد وتنفيذ السياسات العامة الكلية بما فيها الاقتصادية، إضافة الى ذلك هي مجموعة التوجيهات والتصرفات العمومية التي لها انعكاسات على الحياة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال سياسة الاتفاق الحكومي والسياسة النقدية، وتعتبر السياسة العامة الاقتصادية عن تصرف عام للسلطات العمومية في المجال الاقتصادي، كأن تتعلق بالإنتاج، التبادل، الاستهلاك وتكوين رأس المال"³ ويعرفها الاقتصادي الفرنسي ج.سانت جيروس بأنها "التدخل العمومي للسلطة السياسية المركزية، الواعية، المتأسكة والغائية، المزاولة في المجال الاقتصادي، أي انه كل ما يمس الإنتاج، التبادل (في داخل الدولة وخارجها)، استهلاك الثروات والفوائد، التخطيط والتأسيس لرأس المال"⁴.

ومن هنا يمكن القول ان السياسة العامة الاقتصادية وباعتبارها جزء من السياسة العامة، تسعى الى تحقيق اهداف ذات طابع اقتصادي معتمدة على إمكانيات مالية وخطط وبرامج تنموية في ظل سياسة مالية ونقدية معينة، ووفقا لاستراتيجية متوسطة او بعيدة الأمد تندرج ضمن سياسات ومبادئ النظام السياسي، وبمساهمة وتأثير فواعل رسمية وغير رسمية.

ولنجاح السياسة العامة الاقتصادية يجب على النظام أن يحدد ويدقق الأهداف المرجوة والمدة الزمنية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف والأدوات اللازمة للوصول للأهداف المسطرة.

2.1 أدوات السياسة العامة الاقتصادية

يستعين النظام السياسي مجموعة من الأدوات لتحقيق اهداف السياسة العامة الاقتصادية. فتحترك السلطة السياسية مجموعة من الأدوات الاقتصادية تمكنها من التأثير في مجمل النشاط الاقتصادي، انتاجا وتوزيعا، والتي تستطيع من خلاله التحكم في مسار ومعدلات التنمية الاقتصادية والبشرية وكذلك في طريقة توزيع ثمار هذه التنمية على الشركاء الاجتماعيين فالضرائب والجمارك وأسعار الفائدة على الودائع

¹ - حسن ابرش الطيب، مرجع سبق ذكره، ص30.

² صفاء بن عيسى، مرجع سبق ذكره، ص52.

³ - عبد المجيد قدي، المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية وتقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص29.

⁴ - Ferdinand Bakoup, une bonne politique économique pour le renouveau de l'Afrique, lead economist, banque africaine de développement, aout 2007, p18.

السياسة العامة الاقتصادية بالجزائر في ظل الوفرة المالية

دراسة تحليلية للفترة من 2005 الى 2014

والقروض ليست سوى نماذج من ترسانة كبيرة من الأدوات التي تحتكرها الدولة وتمكنها من التحكم في مستويات الاستثمار والادخار والاستهلاك¹.

ومن اهم أدوات السياسة العامة الاقتصادية التي تشكل اجماع اغلب الباحثين في ميدان الاقتصاد او السياسات العامة نجد:

1.2.1 السياسة المالية:

وهي مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية².

2.21. السياسة النقدية:

الهدف من هذه السياسة هو العمل على حصر- وتحديد الديون وتبعية تغيير معدلات الفائدة، وهي مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي يمتلكها البنك المركزي للتحكم في النقود وضمان الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي واستقرار المستوى العام للأسعار.

كما ان للسياسة النقدية دورا فعالا في معالجة التضخم خاصة في الدول النامية ويتضح دورها في التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال مقدرتها على جعل معدل نمو العرض النقدي يتلاءم مع قدرة الاقتصاد على انتاج السلع والخدمات، وبالتالي تفادي التضخم والانكماش. فزيادة معدل نمو العرض النقدي يؤدي الى زيادة حجم النقود المتداولة لدى الجمهور حيث يخلق فائض في الطلب على السلع والخدمات، فتكون النتيجة زيادة الضغوط التضخمية. ما إذا كان معدل العرض النقدي بطيء النمو فانه يؤدي الى انخفاض في الدخل النقدي وبالتالي تقليل الاتفاق على السلع والخدمات فينخفض مستوى الطلب الكلي وتراجع مستويات التنمية والتشغيل³.

3.2.1 سياسة التجارة الدولية:

تمكن هذه السياسة من تحقيق التوازن الخارجي والذي يتمثل في توازن ميزان المدفوعات حيث يؤدي الاختلال في ميزان المدفوعات الى تدهور قيمة العملة ويتم ذلك وفق مؤشرين أساسيين هما:

نسبة الاحتياطي الأجنبي للديون: وتعتبر عن مدى قدرة الاقتصاد على مواجهة أعباء المديونية في الأوقات العسيرة، وبذلك فارتفاع هذه النسبة مؤشر على وفرة السيولة الخارجية، اذ يعتبر الاحتياطي هامش امان تلجأ له السلطات للحفاظ على أسعار الصرف ومواجهة الاختلالات.

نسبة الدين الخارجي للصادرات: الصادرات هي المصدر الرئيسي- لتسديد الديون على المدى الطويل والمتوسط، ويقدر ما تكون نسبة خدمة الدين مرتفعة بقدر ما يواجه الاقتصاد خطر التوقف عن التسديد

¹ حسن نافعة، الاتحاد الأوربي والبروس المستفادة عربيا، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص337.

² صفاء بن عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 75

³ بشيشي، وليد، مجلح سليم، مؤشرات السياسة النقدية في الجزائر في ظل الوفرة المالية 2001-2014، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد الثالث، جوان 2018، ص03.

عباس صحراوي، خلفوني فائزة

ولهذا تحرص الدول على ان لا تتجاوز هذه النسبة 50 بالمئة، أي يجب ان تكون الصادرات مرتفعة لكي تستمر الدولة بالسداد.¹

3.1 مفاهيم عامة حول الوفرة المالية

من خلال هذه الدراسة تقصد بالوفرة المالية تلك المبالغ المالية المحصلة من وراء ارتفاع قيمة الصادرات الناتج عن ارتفاع أسعار المحروقات والتي تمثل أكثر من 95 بالمئة من اجمالي صادرات الجزائر. وفيما يلي توضيح لاهم المصطلحات الاقتصادية والمالية التي تتأثر مباشرة بالوفرة المالية وتؤثر في السياسة العامة الاقتصادية.

1.3.1. احتياطي الصرف:

تمكن احتياطات الصرف الدولة من ضمان سهولة تدفق ميزان المدفوعات والايفاء بالتزامات ديونها الخارجية بالعملات الأجنبية، وإيجاد مبالغ بالعملة الأجنبية تضمن لاقتصادها الصمود امام الهزات الاقتصادية والمالية.² وفي فترة الوفرة المالية، سجلت الجزائر مستويات قياسية من احتياطي العملة الصعبة اذ بلغت مع نهاية سنة 2014 مئتي 200 مليار دولار.

2.3.1. الاتفاق الحكومي:

الإفناق الحكومي يعتمد أساسا على وجود الدولة، فالدولة تقوم بالإفناق من أجل إشباع الحاجات العامة، فهي تنفق أولا من أجل الحصول على سلع وخدمات لازمة لتسيير المرافق العامة، وثانيا لشراء ما يلزمها من العتاد الإنتاجي للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، كما تنفق على منح المساعدات والإعانات المختلفة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية وغيرها.³ وفي حالة الوفرة المالية تتحكم الحكومة في عملية الافناق، ويتوجب عليها الالتزام بمجموعة من الضوابط أهمها:⁴
- اعتماد النفقات الحكومية في الموازنة.
- مساءلة السلطة التنفيذية عن تنفيذ الاتفاقات جملة وتفصيلا من قبل السلطة التشريعية مع وجود الرقابة الإدارية للغرض نفسه.
- الرقابة من هيئات مستقلة للتأكد من استعمال النفقات العامة للأغراض التي خصصت من أجلها.

¹ قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 43.

² زابري بلقاسم، كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسينية بن بوعلی الشلف، العدد السابع، ص 45.

³ محمد الصغير بعلی، يسرى أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003، ص 23.

⁴ سعيد على العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، عمان، الأردن، 2011، ص 5.

السياسة العامة الاقتصادية بالجزائر في ظل الوفرة المالية

دراسة تحليلية للفترة من 2005 الى 2014

2. تحليل السياسة العامة الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الوفرة المالية

يهمن قطاع المحروقات على صادرات الجزائر اذ يشكل حوالي 97 بالمئة من اجمالي صادرات الجزائر، ومنه فان مداخل الجزائر ترتبط بشكل مباشر بتقلبات أسعار النفط العالمية، وقد شكلت الفترة الممتدة من 2005 الى 2014 في الكثير من الأحيان ارتفاعا كبيرا في أسعار المحروقات الشيء الذي جعل الاقتصاد الجزائري يعيش مرحلة وفرة مالية.

وستحاول الدراسة من خلال هذا المحور ان تبرز مداخل الجزائر من البترول في هذه الفترة من خلال عرض أسعاره والبرامج التنموية التي اعتمدت عليها الحكومة الجزائرية ابان هذه المرحلة، لتحقيق اهداف سياستها الاقتصادية والقطاعات المكونة لكل برنامج والمبالغ المالية المخصصة لكل قطاع.

وستعتمد الدراسة في تحليل السياسة العامة الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من 2005 الى سنة 2014 على مقارنة تحليل السياسات الرجعي والتي تشمل اعداد المعلومات وتحويلها بعد تنفيذ السياسات.

1.2 مداخل الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2005 الى 2017

أثر ارتفاع أسعار النفط العالمية على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2005 الى 2014 وبيين الجدول في الأسفل تطور صادرات الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2005 الى 2014 مع تبيين سعر البرميل.

* الوحدة مليار دولار

السنوات	الإيرادات البترولية	الإيرادات العامة للدولة	أسعار النفط (دولار. للبرميل)
2005	46	45.09	50.64
2006	54.61	53.43	61.08
2007	60.16	58.21	69.08
2008	79.3	78.02	94.45
2009	45.19	44.219	61.06
2010	57.05	55.72	77.45
2011	73.57	71.51	107.46
2012	72.63	70.57	109.45
2013	65.49	63.48	105.87
2014	61.26	58.45	96.2

المصدر: علة مراد، دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية، قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة (عام

2000-2014)، رؤى استراتيجية، العدد 13، يناير 2017، ص 107.

عباس صحراوي، خلفوني فازية

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا ان الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2005 الى 2014 حققت مداخيل قاربت قيمتها الستة مائة مليار دولار- 600 مليار دولار- ويعتبر هذا المبلغ ضخماً جداً، ويوضح ان هذه الفترة شكلت فرصة للنظام الجزائري لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية في حال تمكن من استغلال هذه المداخيل عبر برامج تنموية مدروسة وبعيدة عن العشوائية في التسيير وعن الفساد المالي.

خلال الفترة الممتدة من 2005 الى 2014 اعتمدت السياسة العامة الاقتصادية الجزائرية على برنامجين تمويين، عرف البرنامج الأول بالبرنامج التكميلي لدعم النمو وامتد من سنة 2005 الى 2009، وسمي البرنامج التمويي الثاني بالبرنامج الخماسي للتنمية وامتد من 2010 الى 2014.

2.2 البرامج التنموية المسطرة خلال الفترة الممتدة من 2005 الى 2014:

شهدت الفترة الممتدة من 2005 الى 2014 برنامجين تمويين حاول من خلالهما النظام السياسي الجزائري ان يصل الى تنمية اقتصادية تمكنه من تحقيق أهدافه.

1.2.2 البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

تمت الموافقة على هذا البرنامج بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2005 حسب المادة 27 التي تنص على ما يلي "يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 120-302 وعنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش¹.

وخصصت الحكومة لهذا البرنامج مبلغ مالي ضخم قدر ب أكثر من أربعة الاف مليار دينار، موزعة على خمسة قطاعات وهي تحسين ظروف معيشة السكان، ثم تطوير الهياكل القاعدية، يليه تطوير الخدمة العمومية ثم أخيراً تطوير التكنولوجيات الحديثة للاتصال.

ويوضح الجدول في الأسفل المبلغ المالي المخصص لكل قطاع ونسبته المئوية من مجموع المبلغ المخصص للبرنامج.

مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو

النسبة المئوية	المجموع (مليار دينار)	القطاع
45.5%	1 908.5	تحسين ظروف معيشة السكان
40.5%	1 703.1	تطوير الهياكل القاعدية
08%	337.2	دعم التنمية الاقتصادية
4.8%	203.9	تطوير الخدمة العمومية
1.2%	50	تطوير التكنولوجيات الحديثة للاتصال
100%	4 202.7	المجموع

المصدر: بن محمد هدى، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد،

العدد الخامس يناير 2020، ص 45.

¹ هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، العدد الخامس، يناير 2020، ص 43.

السياسة العامة الاقتصادية بالجزائر في ظل الوفرة المالية

دراسة تحليلية للفترة من 2005 الى 2014

من خلال تحليل الأرقام في الجدول، نلاحظ ان الفصل المسمى "تحسين ظروف معيشة السكان قد خصصت له النسبة الأكبر من مجموع المبلغ المخصص للبرنامج اذ بلغت نسبته 45.5%، ويمكن تفسير هذه النسبة بالمبالغ المخصصة لقطاع السكن من خلال برنامج مليون وحدة سكنية والمبالغ المخصصة لقطاعات التربية الوطنية والتعليم العالي، وللمرافق الرياضية والثقافية.

ثم يليه فصل مخصص لتطوير الهياكل القاعدية خصص له مبلغ مالي يفوق الالف وسبعائة مليار دينار جزائري خصص للمشاريع الكبيرة كالطريق السيار شرق غرب، ومشاريع المياه وهيئة الإقليم.

اما فصل دعم التنمية الاقتصادية والذي يشمل قطاعات الفلاحة والتنمية الريفية والسياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد خصص له غلاف مالي يفوق الثلاثمئة مليار دينار جزائري وهو ما نسبته 08% من مجموع الأموال المخصصة للبرنامج

وخصص مبلغ مئتي مليار دينار جزائري لمشاريع تطوير الخدمة العمومية بهدف عصنة القطاع، استفادت منه عدة وزارات كوزارة العدل والداخلية والمالية.

وأخيرا خصص مبلغ يفوق أربعة الاف ومئتي مليار دينار لتطوير التكنولوجيات الحديثة للاتصال. ولتحليل البرنامج التكميلي لدعم النمو عبر المؤشرات الاقتصادية ستعتمد الدراسة على الجدول أسفله والذي أعد من طرف الدكتور هدى بن محمد بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات.

ويحتوي الجدول في الأسفل على نسب معدل الناتج الداخلي الخام وعلى نسب معدل البطالة ومعدل التضخم وعلى مبالغ ميزان المدفوعات ومبالغ الدين الخارجي موزعة على السنوات التي خصها البرنامج التكميلي لدعم النمو أي من 2005 الى 2009

التقطاع	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج الداخلي الخام	5.1	4.8	3	2.4	2.4
معدل البطالة	15.3	21.3	13.8	11.3	10.2
معدل التضخم	1.9	1.8	3.9	3.9	6.1
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	21.18	28.95	30.45	34.45	0.40
الدين الخارجي (مليار دولار)	18.19	5.61	5.61	5.58	5.41

المصدر: بن محمد هدى، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية

السياسة والاقتصاد، العدد الخامس يناير 2020، ص 46.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر تتأثر مباشرة بتقلبات أسعار البترول، فمجرد انخفاض أسعار البترول سنة 2009، انخفض معدل نمو الناتج الداخلي الخام، والذي سجل

عباس صحراوي، خلفوني فازية

سنة 2005 نسبة 5.1% لينخفض سنة 2009 الى نسبة 2.4% كما نلاحظ تأثر ميزان المدفوعات الذي انخفض بشكل حاد سنة 2009 جراء تراجع أسعار البترول في السوق العالمية. وعليه فالدراسة توضح أنه وحتى سنة 2009 لم تنجح السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر من الخروج من التبعية المباشرة لقطاع المحرقات، وهذا رغم المبالغ المالية الضخمة المخصصة للتنمية الاقتصادية في ظل البرنامج التكميلي لدعم النمو. وبحلول سنة 2010 سطرت الحكومة الجزائرية برنامجا اخر سمي البرنامج الخماسي للتنمية.

2.2.2 البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014

يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع او الأهداف المراد تحقيقها وقد رصد لهذا البرنامج مبلغ 286 مليار دولار، مقسمة الى قسمين اذ يتضمن القسم الأول إطلاق مشاريع جديدة وخصص له مبلغ 156 مليار دولار اما القسم الثاني فيتضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها مثل السكك الحديدية والطرق والمياه وخصص له مبلغ 131 مليار دولار¹. وسطرت مجموعة من الأهداف، سعى القائمون على السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر لتحقيقها والتي يمكن تلخيصها في ما يلي²:

- دعم التنمية البشرية باعتبارها الركيزة الأساسية للبرنامج
- مكافحة البطالة من خلال استحداث ثلاثة ملايين منصب شغل.
- تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب وفك العزلة عن كل المناطق.

- ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات.
- تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة، وترقية الصادرات خارج المحروقات.
- الاستثمار في السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني وتطويره.
- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الامن الغذائي.
- تهيئة الموارد الطاقوية والمنجمية.
- الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية.
ويوضح الجدول الاتي المبلغ المالي المخصص لكل قطاع ونسبته المئوية من مجموع المبلغ المخصص للبرنامج³.

¹ - سوخ جمال، بن طيرش عطاء الله، تقييم مدى فاعلية البرامج التنموية في تنوع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة اقتصادية المال والاعمال JFBE، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة، المجلد 01، العدد 01، 2017، ص 212.

² - شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، اداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010، 2014 نموذجاً، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة علي لوئيسي البليدة 02، المجلد 06، عدد 01، ص ص 97-98.

³ - محمد صلاح، اهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور-دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرنامج الخماسي 2010-2014، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، 2016، ص 274.

السياسة العامة الاقتصادية بالجزائر في ظل الوفرة المالية

دراسة تحليلية للفترة من 2005 الى 2014

القطاعات الممولة من البرنامج الخماسي للتنمية

النسبة المئوية	المجموع (مليار دينار)	القطاع
49.5%	10.122	التنمية البشرية
31.5%	6.448	المنشآت القاعدية الأساسية
8.16%	1.666	تطوير وتحسين الخدمة العمومية
7.7%	1.566	التنمية الاقتصادية
1.8%	360	الحد من البطالة
1.22%	250	البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة
100%	20.412	المجموع

المصدر: محمد صلاح، اهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالينور-دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرنامج الخماسي 2010-2014، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد، 16، 2016، ص 274.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان هذا البرنامج قسم الى ستته قطاعات تمثل في ¹:
التنمية البشرية، المنشآت القاعدية الأساسية، تحسين وتطوير الخدمات العمومية، التنمية الاقتصادية، الحد من البطالة، البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال.
وقد اخذت التنمية البشرية أكبر حصة من البرنامج بنسبة 49.5 بالمئة من خلال انشاء مؤسسات تربوية وجامعية وصحية ورياضية مع برنامج انجاز مليوني وحدة سكنية. توصيل الكهرباء والغاز والماء إلى المناطق الريفية المعزولة، واعداد مجموعة من البرامج لفائدة قطاع المجاهدين، والشؤون الدينية، والثقافة، والاتصال.
أما قطاع المنشآت القاعدية الأساسية فقد خصص له ما نسبته 31.5 % من مبلغ البرنامج وجه لمواصلة توسيع وتحديث شبكات الطرقات والسكك الحديدية وزيادة قدرات الموانئ وتحديث الهياكل القاعدية للمطارات، وتحسين النقل الحضري الذي سيعرف تجهيز 14 مدينة بخطوط الترامواي. كما خصص مبلغ لقطاع تهيئة الإقليم والبيئة موجه خصوصا لإنجاز أربع مدن جديدة وكذا مختلف عمليات المحافظة على البيئة مثل تسيير النفايات.

¹ - بن محمد هدى، مرجع سبق ذكره، ص ص 48-49.

عباس صحراوي، خلفوني فازية

وخصص ما نسبته 8.16 % من مبلغ البرنامج لتحسين وتطوير الخدمات العمومية، وجه أساسا إلى اللجاعات المحلية والأمن الوطني والحماية الوطنية، وقطاع العدالة، المالية وقطاع العمل. أما دعم التنمية الاقتصادية فخصص لها 7.7 % من مبلغ البرنامج موجهة لدعم قطاع الفلاحة والصيد البحري، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إغناش وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية، وتحديث وانشاء مناطق صناعية.

خصص ما نسبته 1.8 % من مبلغ البرنامج للحد من البطالة موجه لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، ودعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة، ترتيبات للتشغيل المؤقت. كما خصص ما نسبته 1.2 % من مبلغ البرنامج للبحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال موجه لتطوير البحث العلمي، تجهيزات موجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية، والتعليم والتكوين، وتجسيد الحكومة الالكترونية.

وعموما نلاحظ ان الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج هام جدا، اذ بلغ حوالي عشرون ألف وأربعمائة واثنتا عشر مليار دينار، غير ان مصدر تمويل هذا البرنامج لم يكن نتاج تنمية اقتصادية حقيقية ناجمة عن مخرجات البرامج السابقة وانما كان مثل سابقه نابع من مداخيل الجزائر من البترول. فاحتياطي الجزائر من العملة الأجنبية ارتفع من 182 مليار دولار مع نهاية 2011 الى 200 مليار دولار سنة 2014¹.

تحليل البرنامج على ضوء المؤشرات الاقتصادية:

2014	2013	2012	2011	2010	القطاع
2.8	2.8	3.3	2.4	3.3	معدل نمو الناتج الداخلي الخام
10.6	9.8	11	10	10	معدل البطالة
2.92	3.26	8.89	4.52	3.91	معدل التضخم
0.40	34.45	12.06	19.80	12.15	ميزان المدفوعات (مليار دولار)
5.41	5.58	5.61	5.61	18.19	الدين الخارجي (مليار دولار)

المصدر: بن احمد هدى، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس يناير 2020، ص 50.

¹ - صفاء بن عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 103.

السياسة العامة الاقتصادية بالجزائر في ظل الوفرة المالية

دراسة تحليلية للفترة من 2005 الى 2014

وخلال هذه الفترة الزمنية بقيت معدلات النمو الاقتصادي متأرجحة بين الانخفاض والارتفاع، متأثرتا بأسعار البترول في السوق الدولية.

3. تقييم السياسة العامة الاقتصادية الجزائرية في ظل الوفرة المالية

خلال الفترة الممتدة من 2005 الى 2014 شهدت الجزائر مرحلة ميزها الرخاء المالي، الناجم عن عائدات البلاد من المحروقات، وتميزت هذه المرحلة في الجانب الاقتصادي ببرنامجين تمويلين، كان الهدف الأساسي منها الوصول الى تنمية اقتصادية وتحقيق النتائج المرجوة. ويتوقف مدى نجاح السياسات العامة الاقتصادية على نتائجها وفقا لمجموعة من المؤشرات الاقتصادية.

1.3: تقييم الفترة حسب المؤشرات الاقتصادية

1.1.3 معدل النمو الاقتصادي:

شهد خلال فترة البرنامج التنموي الممتد من 2005 الى 2009 أي البرنامج التكميلي لدعم النمو فترات عدم استقرار ناجمة أساسا عن عدم استقرار أسعار المحروقات جراء الازمة المالية العالمية لسنة 2008. اما البرنامج الخامس للتنمية فقد شهد هو الآخر بالنسبة لمؤشر معدل النمو الاقتصادي حالة تذبذب وعدم استقرار، فمن 3.5 % سنة 2010 ليسجل 2.35 خلال سنة 2011 ثم الى 3.1 خلال سنة 2012 ليرتفع من جديد الى 3.6 سنة 2014 فللملاحظ ان البرنامج قد حقق معدلات نمو اقتصادي مقبولة لكن أكثرها يرجع الى المساهمة الكبيرة لقطاع المحروقات والتي فاقت 40 بالمئة في تكوين الناتج المحلي¹.

2.1.3 معدل البطالة:

شهد معدل البطالة خلال فترة الوفرة المالية تحسنا ملحوظا، فمن أكثر من 15 بالمئة سنة 2005 الى اقل من 10 بالمئة سنة 2013، غير ان تحليل هذه النسب التي تبدو للوهلة الأولى ايجابية يقودنا الى حقيقة أخرى مفادها ان هذه النسب ناجمة عن التشغيل في قطاع التنمية البشرية الذي خصصت له غالبية حصص البرامج التنموية، وتذكر الدراسة ان هذا القطاع يتمثل في برامج السكن وبناء المدارس والجامعات والنشاطات الثقافية والرياضية وبالتالي فان هذا القطاع غير منتج واغلبية مناصب العمل في هذا القطاع مؤقتة، وبالتالي فبمجرد نهاية المشاريع ستعود نسبة البطالة للارتفاع. ومن ناحية ثانية ساهمت بعض أنماط التشغيل المعلن عنها في هذه الفترة في التقليل من البطالة كبرنامج عقود ما قبل التشغيل وعقود الشبكة الاجتماعية ومشاريع تشغيل الشباب. غير ان هذه البرامج اتسم تطبيقها بغياب الدراسات والعشوائية، فلم تعبر عن يد عاملة حقيقية وانما كانت بمثابة برامج يتم من خلالها تقديم منح الهدف منها شراء السلم الاجتماعي، فبدل ان تساهم هذه اليد العاملة في احداث التنمية أصبحت عبأ على الاقتصاد الوطني.

¹- صلاح محمد، اهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور-دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع اشارة للبرنامج الخامس 2010.2014، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد16، 2016، ص 271.

عباس صحراوي، خلفوني فازية

اما مشاريع تشغيل الشباب المتمثلة في منح القروض والتي كان يعول عليها في المساهمة في تقليص البطالة والمساهمة في انشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة فكانت مساهمتها محدودة وبعيدة عن النتائج المرجوة منها.

3.1.3 معدل التضخم:

سجل معدل التضخم ارتفاعا محسوسا خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو فانتقل من 1.9 بالمئة سنة 2005 الى 6.1 بالمئة سنة 2009، ويمكن تفسير هذا الارتفاع بضخامة البرنامج الاقتصادي الذي نتج عنه إصدارات جديدة للكتلة النقدية.

وحصل نفس الارتفاع في نسبة التضخم خلال فترة البرنامج الخماسي للتنمية، ويرجع ذلك الى ارتفاع الأسعار العالمية، والذي تسبب في استيراد التضخم من الخارج نتيجة التدعيم الكبير للطلب الكلي فتدعيم الطلب يعني زيادة حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد الذي لا يقابله زيادة حقيقية في الإنتاج نتيجة لضعف الجهاز الإنتاجي في الجزائر¹.

4.1.3 التوازن الخارجي:

بالنسبة للتوازن الخارجي فقد حقق برنامج دعم النمو فائض، ولكن سرعان ما سجل تراجع كبير في البرنامج الخماسي للتنمية فقد تم تسجيل 10.22 بالمئة سنة 2011 ليصل الى 2.84 بالمئة سنة 2014 ويرجع ذلك الى²:

- تراجع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية مما انعكس على العوائد البترولية للاقتصاد الجزائري والذي تمثل فيه صادرات المحروقات أكثر من 95 بالمئة وهذا ما يفسر تراجع حجم الصادرات.

- زيادة الطلب المحلي على السلع الخارجية نتيجة لعجز الجهاز الإنتاجي المحلي على تلبية الطلب المحلي وهذا ما يفسر زيادة حجم الواردات

- تراجع قيمة الدولار مما أدى الى تحمل الاقتصاد الجزائري فاتورة تراجع عوائد الصادرات

2.3 أثر الفساد المالي على التنمية خلال فترة الوفرة المالية:

أثر الفساد المالي على التنمية في الجزائر خاصة في فترة تنفيذ البرامج التنموية والتي حولت البلد الى ورشة كبيرة، وامام المبالغ المالية الضخمة المخصصة لهذه البرامج، وفي ظل نظام اداري بيروقراطي متخلف، تفشى الفساد المالي وأثر سلبا على النتائج المرجوة من البرامج التنموية ابان فترة الوفرة المالية.

الفساد في الجزائر خلال الفترة من 2005 الى 2014:

خلال هذه المرحلة والتي تمثل فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو وبلية البرنامج الخماسي للتنمية، شهدت الجزائر إطلاق العديد من المشاريع الاقتصادية والتنموية خاصة في مجال بناء السكنات والمؤسسات التربوية والجامعية والعديد من المشات الرياضية والثقافية، كما شهدت الجزائر عدة مشاريع عملاقة كالطريق السيار ومحطات تحلية مياه البحر ومشاريع السكة الحديدية.

¹-مرجع نفسه، ص 277.

²-مرجع نفسه، ص 278.

السياسة العامة الاقتصادية بالجزائر في ظل الوفرة المالية

دراسة تحليلية للفترة من 2005 الى 2014

هذه الحركة الاقتصادية والديناميكية شهدت كذلك معدلات مرتفعة من الفساد المالي. ويوضح الجدول في الأسفل والمنجز على أساس ارقام منظمة الشفافية الدولية والذي من خلاله ترتب قيمة مؤشر الدول من صفر الى عشرة حيث يشكل الصفر اعلى مستويات الفساد، بينما تشكل العشرة أدنى المستويات ويدرس مؤشرات الفساد العام في 183 دولة¹.

جدول يوضح تطورات مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة من 2005 الى 2014

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قيمة المؤشر	2.8	3.1	3.0	3.2	2.8	2.9	2.9	3.4	3.6	3.6
الرتبة عالميا	159	163	180	180	180	178	112	105	94	100

المصدر: احمد سلامي، أسماء سلامي، عبد الحق بن تقات، تشخيص واقع الفساد المالي في الجزائر للفترة

(2003-2017)، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، العدد السادس، سبتمبر 2018، ص 113.

من خلال الجدول نلاحظ ان الجزائر وطيلة فترة الوفرة المالية، وخلال مختلف مراحل تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخامس للتنمية شهدت معدلات فساد كبيرة اذ وحسب مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، اعتبرت الجزائر من أكثر الدول فسادا في العالم خلال فترة الوفرة المالية مما ساهم بشكل كبير في الحد من النتائج المرجوة من البرامج التنموية ابان فترة الوفرة المالية.

الخاتمة

استطاعت الجزائر ان تنطلق في العديد من المشاريع الاقتصادية بفضل الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات، وحققت نتائج ملحوظة في مجالات التنمية البشرية من خلال البرامج السكنية وبناء المؤسسات التربوية والجامعات ومؤسسات قطاع الصحة والهياكل الرياضية والثقافية. كما حققت إنجازات لمشاريع كبرى في مجال الاشغال العمومية كالطريق السيار شرق غرب، ومحطات تحلية مياه البحر ومشاريع الترامواي.

كما حققت بعض الإنجازات في مجال الفلاحة من خلال برامج الدعم الفلاحي. غير ان الأموال الضخمة انفتحت على قطاعات غير منتجة، فبقي الاقتصاد الجزائري رهين سعر البترول مهدد بالأزمات جراء الصدمات الناجمة عن انهيار أسعار البترول.

¹ - سلامي احمد، سلامي أسماء، بن تقات عبد الحق، تشخيص واقع الفساد المالي في الجزائر للفترة (2003-2017)، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد السادس، سبتمبر 2018، ص 113.

عباس صحراوي، خلفوني فازية

والمتنوع للسياسة العامة الاقتصادية الجزائرية في الفترة التي تناولتها الدراسة يلاحظ ان الجزائر كانت امام فرصة حقيقية للتخلص من التبعية لقطاع المحرقات غير ان السياسات الاقتصادية المتبعة خلال فترة الوفرة المالية ركزت على قطاعات غير منتجة للثروة حيث كان من الاجدر بالنظام السياسي تخصيص المبالغ المالية الضخمة للقطاعات الاقتصادية المنتجة في مجال الصناعة مثل إعادة بعث الصناعات المصنعة والصناعات التحويلية واستغلال ثروات الجزائر داخل الوطن بدل تصديرها كمواد خام، ثم إعادة استيرادها بصيغتها المحولة بأضعاف السعر الذي صدرت به.

وكان يجدر بالقائمين على السياسة العامة الاقتصادية في مرحلة الوفرة المالية ان يعو انهما تشكل فرصة للخروج من التبعية لقطاع المحروقات وفرصة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي، من خلال الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية كمشاريع استغلال الفوسفات والتحكم في النقل البحري وانشاء الموانئ. أما في الجانب الفلاحي وبالرغم من الاهتمام الذي حضي به هذا القطاع، الا ان فترة الوفرة المالية كانت فرصة مواتية لتحقيق الاكتفاء الذاتي، والسعي لتحقيق الامن الغذائي لو نفذت برامج الدعم الفلاحي بالرشادة اللازمة وميزميد من الرقابة وإيرادة حازمة في محاربة الفساد المالي والسياسي.

قائمة المراجع

-باللغة العربية

-الكتب

- 1.حسن أبرش الطيب، الدولة العصرية دولة مؤسسات، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2000.
- 2.حسن نافة، الاتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربيا، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
- 3.سعيد على العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، عمان، الأردن، 2011.
- 4.عبد الفتاح ياغي، السياسات العامة بين النظرية والتطبيق، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2010.
- 5.عبد المجيد قدي، المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية وتقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 6.محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003.

-المقالات

- 1- بشيشي وليد، مجلخ سليم، مؤشرات السياسة النقدية في الجزائر في ظل الوفرة المالية 2001-2014، مجلة المنتدى للدراسات والبحوث الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد الثالث، جوان 2018.
- 2- زايري بلقاسم، كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلوي الشلف، العدد السابع.
- 3- سلامي احمد، سلامي أساء، بن تفات عبد الحق، تشخيص واقع الفساد المالي في الجزائر للفترة 2003-2017، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد السادس، سبتمبر 2018.
- 4- سوخ جمال، بن طيرش عطاء الله، تقييم مدى فاعلية البرامج التنموية في تنوع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة اقتصادية المال والاعمال JFBE، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميله، المجلد 01، العدد 01، 2017.

السياسة العامة الاقتصادية بالجزائر في ظل الوفرة المالية

دراسة تحليلية للفترة من 2005 الى 2014

- 5- شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، اداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخامس 2010.2014 نموذجاً، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة علي لونيسي البلدة 02، المجلد 06، عدد 01.
- 6- صلاح محمد، اهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور-دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع اشارة للبرنامج الخامس 2010.2014، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 16، 2016.
- 7- هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، العدد الخامس، يناير 2020.

الرسائل

- 1- أحمد طيلىب، دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر دراسة حالة المجلس الاجتماعي والاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، الجزائر، 2007.
- 2- صفاء بن عيسى، السياسة العامة الاقتصادية في المغرب العربي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات السياسية المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى بجبل، 2013-2014.

ب-باللغة الفرنسية

- 1- Ferdinand Bakoup, une bonne politique économique pour le renouveau de l'Afrique, lead economist, banque africaine de développement, aout 2007, p18.